ابن هشام ناقداً تفسيرياً من خلال كتابه مغني اللبيب

نقد ابن هشام للزمخشري

د. طلال يحيى إبراهيم الطوبجي (*)

الحمد لله رضاء نفسه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير خلقه، وعلى آله وصحبه، وبعد:

فقد امتزجت مادة التفسير بالمادة النحوية في كتاب مغني اللبيب حداً بلغت معه أنْ لم يضع ابنُ هشام تفسيراً للقرآن الكريم، معتذراً عن ذلك بقوله: أغناني المغني.

وقد تناولت في بحث سابق: المنطلقات النحوية لتفسير القرآن الكريم عند ابن هشام، فأردت استكمال البحث في إظهار الجانب النقدي التفسيري عنده. وقد اخترت الزمخشري مثالاً على ذلك، لكونه من مشاهير المفسرين الذين مزجوا بإدراك علوم اللغة بمختلف فروعها مع مادة التفسير، وكذلك لأن (ابن هشام أفاد كثيراً من الكشاف، ونقل أكثر ما نقل عن الزمخشري)[1] إذ بلغت المواضع التي أفاد ابن هشام فيها من الكشاف (١٥٩) موضعاً، مما يدل على مكانة هذا التفسير عنده، إذ لا يوجد مصدر آخر يشاركه في هذا المقدار من الرفد لمادة الكتاب.

(*) مدرس في كلية الآداب / جامعة الموصل

(١) منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني ص٢٣٨.

وكان لابن هشام موقفان من هذه المادة المنقولة، فهو ينقل – تارةً – للإفادة والاستشهاد والتأسيس على المادة المنقولة، في حين يقف – تارةً أخرى – موقف الناقد والمناقش والمعترض. وهذا الذي يعنينا بالبحث هنا ويمكن دراسة هذا الموقف موزعاً على محاور متعددة سنتناولها فيما يأتي.

المحور الأول: دلالة حروف المعاني

لقد شغل هذا الجانب معظم مُؤاخذات ابن هشام على الزمخشري، ولا غرابة في ذلك؛ لان الكلام على حروف المعاني ودلالاتها هو المادة الأساس لكتاب مغني اللبيب، لذا نجد ابن هشام متعقباً لصاحب الكشاف في توجيهه لدلالة طائفة من هذه الحروف في آيات متفرقة من القرآن الكريم.

فمن ذلك ذهاب الزمخشري إلى جواز كون الواو بمعنى (أو)، فتكون حينئذٍ مفيدة للإباحة، وذكر ان معناها في مثل: (جالس الحسن وابن سيرين) هو: أحدهما. وقال أيضا: إنّ من أسباب ذكر قوله تعالى: (تلك عشرة كاملة) بعد قوله تعالى: (فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم) [البقرة: ١٩٦] هو عدم توهم الإباحة[٢]، لان الواو – عنده – مفيدة لهذه الدلالة.

فنقد عليه ابن هشام توجيهه هذا لدلالة الواو، ونعته بأنه خلاف المعروف من كلام النحاة[٣]. ونقد مقولته هذه في موضع آخر قائلاً: إنه (لاتُعرف هذه المقالة لنحوي)[٤].

---

(٢) الكشاف ١ / ٢٤١.

(٣) مغني اللبيب ١ / ٣٩٦.

(٤) نفسه ١/ ٦٧.

وذهب الزمخشري إلى جواز مجيء الكاف اسماً مرادفاً لـ (مثل) في الاختيار، إذ ذهب إلى أن الضمير في قوله تعالى: (فأنفخ فيه) [آل عمران:٤٩] عائد إلى الكاف في قوله (كهيئة الطير)، أي: فانفخ في ذلك الشيء المماثل لهيئة الطير[٥]. فردّ عليه ابن هشام توجيهه هذا بأن وقوع الكاف اسماً لا يكون عند سيبويه[٦] والمحققين من النحاة إلا في ضرورة الشعر، وأنه لو كان الأمر كما قال الزمخشري ومن وافقه (لسُمع في الكلام مثل: مررت بكالأسد)[٧]. والذي يبدو أن ما ذهب إليه الزمخشري في توجيه الكاف في الآية الكريمة يُعدُّ مقبولاً، لأنه لم يتعسف في التوجيه أولاً، ولكثرة الشواهد على ذلك ثانياً، مما يجعلنا نميل إلى جواز ذلك في الاختيار.

وثمّة شواهد أخر على هذه المسألة مبثوثة في كتاب المغني[٨].

المحور الثاني: الدّقة في استقراء النص القرآني

إنّ الاستقراء القرآني يختلف عن الاستقراء اللغوي العام، ذلك أنّ الأول منهما محصور في كتاب الله حسب، فيمكن أن يتحقق الاستقراء التام فيه، أما الثاني فيصعب تحقق ذلك فيه لاتساع رقعة السماع.

ويبدو هذا المأخذ واضحاً في نقد ابن هشام للزمخشري في مسألة وقوع الجملة الاسمية حالاً غير مقترنة بالواو، إذ يقول ابن هشام: {ترِدُ الجملة الاسمية

(٥) الكشاف ١ / ٣٦٤.

(٦) ينظر: الكتاب ١/ ٣٢، ٤٠٨.

(٧) مغني اللبيب ١ / ١٩٦.

(٨) ينظر: المغني ١/ ١٩٢، ٣٨٩، ٢/ ٤٨٣، ٦٤٥.

الحالية بغير واو في فصيح الكلام، خلافاً للزمخشري، كقوله تعالى: (ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودّة).}[٩] [الزمر: ٦٠].

وهذا الذي حكاه ابن هشام عن الزمخشري مذكور في المفصّل[١٠]، ولكن الزمخشري – كما يبدو – قد غيّر رأيه عند تأليفه الكشاف، إذ نراه يقول عن جملة (وجوههم مُسودّة): هي (جملة في موضع الحال، إن كان (ترى) من رؤية البصر، ومفعول ثانٍ إن كان من رؤية القلب)[١١].

وبالمثل ينقد صاحب المغني على الزمخشري رأيه في وجوب كون خبر (أنَّ) الواقعة بعد (لو) فعلاً، ليكون عوضاً من الفعل المحذوف المقدّر[١٢]. إذ يقدر أغلب النحاة فعلاً محذوفاً تقديره (ثبت) بين (لو) و (أنَّ)، كما في قوله تعالى: (ولو أنهم آمنوا) [البقرة: ١٠٣].

فيقول ابن هشام: (وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر اسماً مشتقاً، ولم يتنبه لها الزمخشري)[١٣]، مشيراً في ذلك إلى قوله تعالى: (يودّوا لو أنهم بادون في الأعراب) [الأحزاب: ٢٠] حيث وقع اسم الفاعل (بادون) خبراً لـ (أنَّ). ويشير أيضاً إلى أن الخبر قد ورد ظرفاً[١٤] في القرآن، كما في قوله تعالى: (لو أنَّ عندنا ذكراً من الأولين) [الصافات: ١٦٨]. وما ذهب إليه ابن هشام في هذه المسألة هو

(٩) المغني ٢ / ٧٤٥.

(١٠) المفصل: ص ٦٤، وينظر أيضا: ردّ ابن يعيش عليه في شرح ابن يعيش ٢ / ٦٦.

(١١) الكشاف ٤ / ١٤٠.

(١٢) ينظر: المفصل ص ٣٢٣.

(١٣) مغني اللبيب ١ / ٢٩٩.

(١٤) نفسه ١ / ٣٠٠.

الصحيح الذي يعضده الاستعمال القرآني، وهذا يدل على دقة استقرائه لآي الذكر الحكيم[١٥].

المحور الثالث: النقد العقيدي

وهو النقد الذي وجهه ابن هشام إلى صاحب الكشاف بسبب ميل الأخير إلى حمل الآيات وتوجيهها نحوياً بما يخدم مذهبه الاعتزالي.

ففي قوله تعالى: (لا ينفعُ نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبلُ أو كسبت في إيمانها خيراً) [الأنعام: ١٥٨] يرى المعتزلة ومنهم الزمخشري[١٦] أنّ هذه الآية الكريمة سوّت بين عدم الإيمان، وبين الإيمان الذي لم يقترن بالطاعة في عدم الانتفاع بهما يوم القيامة[١٧]. وهذا التوجيه التفسيري للآية يعضد مذهبهم في أن الإيمان وحده ليس بمنقذٍ من العذاب، ما لم يقترن بصالح العمل.

فيردّ ابن هشام هذا التوجيه، فيرى أن الدلالة التفسيرية للآية هي: (ايمانها وكسبها، والآية من اللفّ والنشر. وبهذا التقدير تندفع شبهة المعتزلة كالزمخشري وغيره)[١٨].

وفي أحيان أخرى نرى ابن هشام ينقد الأساس الذي يعتمده الزمخشري في توجيهه الآيات لتأييد مذهبه الاعتزالي. ففي كلام صاحب المغني على الأداة (لن)،

---

(١٥) وينظر أيضا في مسألة نقص الاستقراء: المغني ٢ / ٥٥٨.

(١٦) الكشاف ٢ / ٨٢.

(١٧) مغني اللبيب ٢ / ٦٩٦، وقد ينقد أحيانا التوجيه النحوي لعموم المعتزلة. ينظر: المغني ١ / ١١٠.

(١٨) م.ن.

يقول: (ولا تفيد (لن) توكيد النفي خلافاً للزمخشري في كشافهِ، ولا تأبيده، خلافاً له في انموذجة، وكلاهما دعوى بلا دليل)[١٩].

وابن هشام يشير هنا إلى مسألة رؤية الله عز وجل، التي يذهب المعتزلة إلى نفيها عن العباد في الدنيا والآخرة، مستندين في ذلك إلى قوله تعالى لموسى عليه السلام: (لن تراني) [الأعراف: ١٤٣] حاملين دلالة (لن) في الآية على التأبيد.

في حين يذهب الجمهور إلى جواز الرؤية في الآخرة فقط، مستندين في ذلك إلى أحاديث صريحة صحيحة وردت في هذا الخصوص.

ولم يكتفِ ابن هشام بدلالة الأحاديث، بل نجده يردّ على الزمخشري رأيه منطلقاً من الأساس النحوي الدلالي ذاته الذي انطلق منه صاحب الكشاف، فيقول عن الأداة (لن): إنها [لو كانت للتأبيد لم يُقيد منفيها باليوم في (فلن أكلم اليوم إنسيا) [مريم: ٢٦]، ولكان ذكر الأبد في (ولن يتمنوه أبداً) [البقرة:] تكراراً، والأصل عدمه][٢٠].

والصحيح في هذا المجال أن مسائل العقيدة لا يُكتفى في تقريرها بالتوجيه النحوي أو اللغوي حسب، بل إن هذا الموضوع تقرره أولاً الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة، لأن مسائل العقيدة من الأمور الثابتة في الدين بالضرورة، وليست من الأمور الاجتهادية المتروكة لفقه المستنبطين وعلمهم.

---

(١٩) مغني اللبيب ١ / ٣١٤، وينظر: الكشاف ٢ / ١٥٤، وينظر: شرح الانموذج للأردبلي: ص ١٧٤، حيث نقل عن الزمخشري إفادة (لن) تأكيد النفي، ثم قال: (وفي بعض النسخ التأبيد بدل قوله التأكيد).

(٢٠) مغني اللبيب ١ / ٣١٤.

المحور الرابع: التناقض والاضطراب في التوجيه النحوي

ومن المآخذ التي سجلها ابن هشام على الزمخشري تناقضه واضطرابه في التوجيه النحوي لمسائل مختلفة في طائفة من الآيات القرآنية.

فعند كلام ابن هشام على (ما) الاستفهامية، ذكر أنه (يجب حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا جُرّت، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها،.... وعلة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر)[٢١].

ثم نقد الزمخشري لاضطراب توجيهه لـ (ما) هذه[٢٢]، إذ ذكر الزمخشري في قوله تعالى: (قال فبما أغويتني لأقعدنّ لهم صراطك المستقيم) [الأعراف: ١٦] أنه قيل في (ما) أنها اسم استفهام، ثم ردّ هذا التوجيه قائلاً: (وإثبات الألف إذا أدخل حرف الجر على (ما) الاستفهامية، قليل شاذ)[٢٣]. ولكنه حينما وقف على قوله تعالى: (بما غفر لي ربي وجعلني من المكرمين) [يس: ٢٧] جوّز كون (ما) استفهامية، إذ قال: إنّ (طرح الألف أجود، وإنْ كان إثباتها جائزاً)[٢٤].

فيلحظ اضطراب الحكم الصوابي عند الزمخشري، فتارةً نعت إثبات الألف بأنه (قليل شاذ)، ثم عاد فجوّز إثباتها.

ولعل إمعان النظر في القولين، وفي تباعد موطنيهما، يكشف لنا عن دقة ابن هشام في قراءته الكشاف، وفي الوقوف على المباحث النحوية في هذا التفسير.

---

(٢١) مغني اللبيب١ / ٣٣٠.

(٢٢) نفسه ١ / ٣٣١.

(٢٣) الكشاف ٢ / ٩٢.

(٢٤) نفسه ٤ / ١٢.

وبالمثل نلحظه ينقد صاحبَ الكشاف لاضطرابه في جواز تعليق فعل البلوى[٢٥]، إذ جوّز الزمخشري تعليق هذا الفعل في تفسيره سورة هود[٢٦]، في قوله تعالى: (ليبلوكم أيُّكم أحسنُ عملاً) [هود: ٧]، ثم عاد فنفى جواز تعليقه عند تفسيره سورة الملك[٢٧]، في قوله تعالى: (الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيّكم أحسن عملاً) [الملك: ٢].

وثمّة مواضع أخر، اضطرب فيها موقف الزمخشري، بما يُشعرنا بالتناقض بين الرأيين[٢٨]. وقد رصد ابن هشام هذه المواضع، مما يدل على تمكنه من رصد التباين في الآراء النحوية التي يقول بها المفسرون – الذين نقل عنهم – في تفاسيرهم، ولا سيمّا صاحب الكشاف.

المحور الخامس: مخالفة البصريين

أخذ ابنُ هشام على الزمخشري مخالفته المذهب البصري في توجيهه طائفة من المسائل النحوية في آيات متعددة، ولا شك أنّ هذا المأخذ ليس صحيحاً دائماً، فالنص القرآني الكريم لا يُحاكم بقواعد البصريين أو الكوفيين، بل هو الأصل الأول الذي تخضع له قواعد اللغة والنحو، ومنه تُستقى.

---

(٢٥) مغني اللبيب ٢ / ٤٦٧.

(٢٦) الكشاف ٢ / ٣٨٠.

(٢٧) نفسه ٤ / ٥٧٥.

(٢٨) ينظر: المغني ١ / ٨ ـ ١٠ ، ٢ / ٥٢٨، ٢ / ٥٦٦.

فعند تخريج الزمخشري قراءة: (والآخرةُ خيرٌ لمن اتّقى ولا تُظلمون فتيلا، أينما تكونوا يدرككُم الموتُ) [النساء: ٧٧-٧٨] برفع (يدرككُم)[٢٩]، جوّز[٣٠] فيها الوقف على (أينما تكونوا) والابتداء بقوله: (يدرككُم الموتُ).

وعلى هذا التوجيه يكون جواب الشرط مُقدَّما على جملة الشرط والأداة معا، وهذا جائز عند الكوفيين، أما البصريون فلا يجيزون تقدم جواب الشرط على الأداة، بل يقولون بحذفه، ويرون أن الكلام الذي قبل الأداة دالاً على الجواب المحذوف، وهو ما يُسمى عندهم: دليل جواب الشرط[٣١]، ولكنهم يشترطون في هذه الحالة أن يكون فعل الشرط ماضيا.

وقد نقد ابن هشام على الزمخشري توجيهه لهذه القراءة، ونعته بأنه غير جائز عند البصريين؛ لأن فعل الشرط في الآية مضارع وهو (تكونوا)، وليس ماضيا كما هو مذهب البصريين في المسألة[٣٢].

والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون من جواز تقديم جواب الشرط على الشرط والأداة معا، من غير قيد أو شرط، وأن الجواب ليس محذوفا؛ لأن الحذف خلاف الأصل، ولا يُصار إليه إلا عند الضرورة. وقد وافق الكوفيين في رأيهم هذا الاخفش والمبرّد وأبو زيد الأنصاري[٣٣].

وبهذا يكون تخريج الزمخشري للقراءة مقبولا، وليس مُخالفا لمنهج العربية في صياغة الجملة.

---

(٢٩) هي قراءة طلحة بن سليمان، ينظر: مختصر في شواذ القراءات: ص ٢٧.

(٣٠) الكشاف ١ / ٥٣٨.

(٣١) ينظر: شرح ابن يعيش ٩ / ٧، وشرح الرضي على الكافية ٤ / ٩٨.

(٣٢) مغني اللبيب ٢ / ٦٠٠.

(٣٣) ينظر: المقتضب ٢ / ٦٨، وارتشاف الضرب ٢ / ٥٥٨.

وبالمثل نقد ابن هشام على صاحب الكشاف تجويزه تعلق قوله تعالى: (فلا تجعلوا لله أندادا) [البقرة: ٢٢] بقوله تعالى في الآية السابقة: (لعلكم تتقون) [البقرة: ٢١]، وتوجيه نصب الفعل (تجعلوا) على وقوعه في جواب الترجي[٣٤].

ولكنّ ابن هشام لم يرتض هذا التوجيه، فقال عنه: (وهذا لا يجيزه بصري)[٣٥]، بل إنهم يُخرّجون ما ورد على ذلك، لأنه عندهم قليل، فلا تُخرّج عليه القراءة القرآنية.

والحق أنّ الزمخشري لم يكن بدعاً في قوله بجواز نصب الفعل الواقع في جواب الترجي، بل أجازه من قبل الفراء في معانيه، وحكى عليه شاهداً شعرياً[٣٦]،فضلاً عن وروده في قراءة حفص عن عاصم[٣٧]، مما يُعزّز توجيه صاحبَ الكشاف.

وثمّة مواضع أخر أخذ ابن هشام على الزمخشري فيها مخالفته لما هو مألوف عند البصريين[٣٨].

المحور السادس:

عدم جواز حمل القرآن الكريم على الأوجه البعيدة، أو اللغات الضعيفة التي لا تجوز إلا في الشعر الذي هو موطن الضرورات:

---

(٣٤) الكشاف ١ / ٩٥.

(٣٥) مغني اللبيب ٢ / ٦٠٧.

(٣٦) معاني القرآن ٣ / ٩.

(٣٧) في قوله تعالى: (لعلي أبلغ الأسبابَ أسبابَ السموات فأطّلعَ إلى إله موسى) [غافر: ٣٦-٣٧] بنصب (أطّلعَ).

(٣٨) ينظر مثلاً: المغني ٢ / ٧٠٢.

يؤكد ابن هشام المبدأ المعروف عند المفسرين والأصوليين والنحاة من أنه لا يجوز توجيه آيات الذكر الحكيم على الشاذ أو القليل من اللغات، ولا على ما لا يجوز إلا في الضرورة، بل يجب حمله على أعرب اللغات وأفصحها.

فنراه يردُّ على من حمل آيات من القرآن على لغة (أكلوني البراغيث)، فيقول: (وحملها على غير هذه اللغة أولى، لضعفها)[٣٩]. ثم ذكر أن الزمخشري جوّز ذلك في قوله تعالى: (لا يملكون الشفاعة إلا من اتخذ عند الرحمن عهدا) [مريم: ٨٧]، إذ قال صاحب الكشاف: يجوز في الواو (أن تكون علامة للجمع، كالتي في (أكلوني البراغيث)، والفاعل (من اتخذ) في معنى الجمع)[٤٠]. ولا شك أن توجيه الزمخشري يدخل ضمن التوجيهات التي لم يستحسنها ابن هشام، وإنْ لم يُعلّق عليه صراحة.

وفي قوله تعالى: (ومن آياته منامكم بالليل والنهار وابتغاؤكم من فضله) [الروم: ٢٣] حمل الزمخشري معنى الآية على اللفّ والنشر، إذ قال: (هذا من باب اللفّ، وترتيبه: ومن آياته منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار، .... ويجوز أن يُراد: منامكم في الزمانين وابتغاؤكم فيهما، والظاهر هو الأول)[٤١]. وكان الزمخشري نظر إلى الآية من الوجهة البلاغية حسب، من دون أن يتنبه إلى الخلل النحوي الذي يترتب على هذا التوجيه، لأنه (يقتضي أن يكون (النهار) معمولاً للابتغاء، مع تقديمه عليه، وعطفه على معمول (منامكم) وهو (بالليل)، وهذا لا يجوز في الشعر، فكيف في أفصح الكلام)[٤٢]، كما يقول ابن هشام.

---

(٣٩) مغني اللبيب ١ / ٤٠٥.

(٤٠) الكشاف ٣ / ٤٣، وينظر: المغني ١ / ٤-٦.

(٤١) الكشاف ٣ / ٤٧٣.

(٤٢) مغني اللبيب ٢ / ٥٩٩.

المحور السابع:

التفرّد في التوجيه النحوي، والوهم، وعدم ملاحظة الاستعمال القرآني:

تستوقف دارس كتاب مغني اللبيب تلك المؤآخذات المبثوثة فيه، التي يناقش فيها ابن هشام توجيهات الزمشخري النحوية معترضاً عليها، وناعتاً إياها بالتفرد أو الوهم أو التعسف أو البعد، أو عدم ملاحظة الاستعمال القرآني.

وقد كان ابن هشام موضوعياً في أكثر هذه المؤآخذات والمناقشات، لأنه كان ينطلق من إدراكٍ واعٍ وشامل لأسس التوجيه النحوي، مصحوباً بفهم دقيق لتفسير كتاب الله.

ففي قوله تعالى: (أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوبَ الموتُ)[البقرة: ١٣٣] قال الزمخشري: (الوجه أن تكون (أم) متصلة، على أن يُقدّر قبلها محذوف، كأنه قيل: أتدّعون على الأنبياء اليهودية؟ أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوبَ الموتُ)[٤٣].

فالزمخشري هنا يجيز حذف ما عطفت عليه (أم)، فانتقد ابن هشام توجيهه هذا، قائلاً عنه: لقد (أجاز الزمخشري وحده حذف ما عُطفت عليه أم)[٤٤]، لأن المسموع حذف (أم) المتصل ومعطوفها، لاحذفَ ما عُطفت عليه.

وما ذكره ابن هشام من دعوى انفراد الزمخشري بهذا التوجيه، فيه نظر؛ لأن الواحدي جوّزه أيضاً كما ذكر ابن هشام نفسه ذلك فيما بعد[٤٥]، وجوّزه كذلك

---

(٤٣)الكشاف ١ / ١٩٣.

(٤٤) مغني اللبيب ١ / ٤٣.

(٤٥) نفسه ١ / ٤٤.

فخر الدين الرازي[٤٦]، ورجّحه ابن المنيّر في الانتصاف[٤٧]. وعند تخريج الزمخشري لقراءة: (لِمَنْ منَّ اللهُ على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولاً) [آل عمران: ١٦٤]، قال: يجوز أن تكون (إذ: في محل رفع، كـ (إذا) في قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً، بمعنى: لمن منَّ الله على المؤمنين وقت بعثه)[٤٨].

فاستغرب ابن هشام هذا التوجيه قائلا: إنّ (مقتضى هذا الوجه أنّ (إذ) مبتدأ، ولا نعلم بذلك قائلاً، ثم تنظيره بالمثال غير مناسب، لأن الكلام في (إذ) لا في (إذا).)[٤٩].

وثمّة مواضع أخر حكم فيها ابن هشام على توجيهات الزمخشري بأنها سهوٌ أو وهم، ففي قوله تعالى: (فيه آياتٌ بينات مقام إبراهيم) [آل عمران: ٩٧] قال الزمخشري: [مقام إبراهيم: عطف بيان لقوله: آيات بيّنات ... وقرأ ابن عباس وأبيّ ومجاهد وأبو جعفر المدني في رواية قتيبة: (آية بيّنة) على التوحيد، وفيها دليل على أن (مقام إبراهيم) واقع وحده عطف بيان][٥٠].

ولكن ابن هشام استدرك على الزمخشري توجيهه الاعرابي هذا، فقال: [إنّ البيان[*] لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره وأما قول الزمخشري :

---

(٤٦) التفسير الكبير ٤ / ٧٤ ـ ٧٥ .

(٤٧) الانتصاف من الكشاف ١ / ١٩٢.

(٤٨) الكشاف ١ / ٤٣٦، وهي قراءة عيسى بن سليمان عن بعضهم. ينظر: مختصر في شواذ القراءات: ص٢٣.

(٤٩) مغني اللبيب ١ / ٨٥ ـ ٨٦.

(٥٠) الكشاف ١ / ٣٨٧ ـ ٣٨٨.

(*) كذا في الأصل والمقصود: عطف البيان كما هو واضح.

إنّ (مقام إبراهيم) عطف على (آيات بينات) فسهوٌ][٥١].

ولعل من الجدير بالذكر أنّ أكثر النحاة منعوا مجيء عطف البيان ومتبوعه نكرتين، في حين أجازه بعضهم ومنهم ابن مالك[٥٢]، أما التخالف بين التابع ومتبوعه في التعريف والتنكير فلم يقل به أحد من النحاة.

وبالمثل نرى صاحب المغني يوهّم الزمخشري في عدّه اللفظ (كافة) حالاً من (السلم) في قوله تعالى: (وادخلوا في السلم كافة) [البقرة: ٢٠٨]؛ لأن (كافة: مختص بمن يعقل)[٥٣]، فلا يجوز جعله حالاً مما لا يعقل.

ووهّمه كذلك في توجيهه للفظة ذاتها في قوله تعالى: (وما أرسلناك إلا كافة للناس) [سبأ: ٢٨] إذ قدّر (كافة) نعتاً لمصدر محذوف، أي: إرسالة كافة. فأخذ عليه استعماله هذا اللفظ فيما لا يعقل، وإخراجه عما التُزم فيه من الحالية أيضا[٥٤].

وتطالعنا في المغني أحكام نقدية كهذه في مواطن كثيرة، تكشف عن عدم قبول ابن هشام لتوجيهات الزمخشري، كقوله: وهذا (فيه تعسف ظاهر)[٥٥]، أو: (ولا يعرف هذا لغيره)[٥٦]، أو: إنّ (قوله ممنوع)[٥٧]، وقد ينعت توجيهه بأنه خلاف الصواب[٥٨]، أو ينعته بالفساد[٥٩]، أو أنّ توجيهه

---

(٥١) مغني اللبيب ٢ / ٥٠٨.

(٥٢) ينظر في المسألة: شرح ابن يعيش ٣ / ٧٢، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٢٠.

(٥٣) مغني اللبيب ٢ / ٦٢٣، وينظر: الكشاف ١ / ٢٥٢.

(٥٤) مغني اللبيب ٢ / ٦٢٣، وينظر: الكشاف ٣ / ٥٨٣.

(٥٥) مغني اللبيب ١ / ٨٢.

(٥٦) نفسه ١ / ٩٢.

(٥٧) نفسه ٢ / ٥٦١.

(٥٨) نفسه ٢ / ٥٦٤، ٢ / ٦٥٠.

(٥٩) نفسه ٢ / ٥٩١.

مردود[٦٠]، أو فيه نظر[٦١].

وقد يأخذ على الزمخشري عدم ملاحظته للاستعمال القرآني، ففي قوله تعالى: (إنّ اللهَ فالق الحبّ والنوى يخرج الحيّ من الميت ومخرج الميّت من الحيّ) [الأنعام: ٩٥] قال الزمخشري: [فإن قلت: كيف قال: (مخرج الميت من الحي) بلفظ اسم الفاعل، بعد قوله: (يخرج الحي من الميت). قلتُ : عطفه على (فالق الحبّ والنوى) لا على الفعل][٦٢].

ولكن ابن هشام أخذ عليه هذا التوجيه؛ لأن الاستعمال القرآني – كما يرى – يشهد بخلاف ما ذهب إليه الزمخشري[٦٣]، محتجاً لذلك بقوله تعالى: (يخرج الحيّ من الميت ويخرج الميّت من الحي) [يونس: ٣١].

والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه الزمخشري؛ لأنه لم يقصر اهتمامه على الصيغة كما فعل ابن هشام، بل تعدّى ذلك فنظر إلى السياق، فالسياق في سورة يونس يدل على تعداد نعم الله المتجددة ورزقه لعباده، فعُبّر عن ذلك بالفعل، في حين أنّ السياق في الأنعام يدل على قدرة الله وتصرفه في الخلق، فعُبّر عن ذلك بالاسم الذي يدل على الثبوت[٦٤].

وأحياناً قد يكتفي ابن هشام بنقل نقد الآخرين لتوجيهات الزمخشري، من دون أن يُعَلّق على ذلك بما يوحي بموافقته على النقد، ففي قوله تعالى: (وأوحى ربُّك إلى النحل أن اتخذي من الجبال بيوتاً ومن الشجر ومما يعرشون)

---

(٦٠) نفسه ٢ / ٧٢٠، ٢ / ٧٢٢.

(٦١) نفسه ٢ / ٦٦٢.

(٦٢) الكشاف ٢ / ٤٧.

(٦٣) مغني اللبيب ٢ / ٦٥٧.

(٦٤) ينظر: التعبير القرآني ص ٢٤ _ ٢٥.

[النحل: ٦٨] قال الزمخشري عن (أنْ): [هي (أنْ) المفسّرة؛ لأن الايحاء فيه معنى القول][٦٥].

وقد نقل ابن هشام رأياً يُضعّف هذا التوجيه، وعزاه إلى فخر الدين الرازي[٦٦]، من دون أن يُعقّب على ذلك.

والذي يبدو للباحث أنّ السبب في سكوت ابن هشام هنا، هو أنه كان ميّالاً إلى إنكار وجود (أنْ) التفسيرية كلية، إذ قال عند كلامه على هذه الأداة: (وعن الكوفيين إنكار (أنْ) التفسيرية ألبتة، وهو عندي مُتجه)[٦٧]، فجاء النقد الموجه إلى الزمخشري موافقاً لما يراه، فسكت عنه بما يُشعر بموافقته.

وختاماً لا بد من الإشارة إلى أن الكشاف كان كتاب التفسير الأول الذي أمدَّ ابن هشام كثيراً في مغنيه، ولئن كان ابن هشام قد أخذ على الزمخشري توجيهات كثيرة، فإنه في المقابل أفاد كثيراً من توجيهات أخر، مستحسناً إياها، ومؤسساً عليها. وهذا يدل على إعجابه بهذا الكتاب، وليس أدلّ على ذلك من اختصاره لكتاب (الانتصاف من الكشاف)[٦٨] لابن المنيّر، فكأنه أراد تخليص الكشاف من الآراء الاعتزالية ليبقى مصدراً معولاً عليه عند الجمهور ... والحمد لله وله الفضل والمنة.

---

(٦٥) الكشاف ٢ / ٦١٨.

(٦٦) مغني اللبيب ١ / ٣٠، ويبدو أن الأمر قد التبس على ابن هشام، لأن الرازي لم يعترض على الزمخشري، إذ اكتفى بنقل رأيه فقط، ينظر: التفسير الكبير ٢٠ / ٧٠، ولعل الردّ كان من لدن مفسّر آخر غير الرازي.

(٦٧) مغني اللبيب ١ / ٢٩.

(٦٨) توجد نسخة خطية من هذا الكتاب في مكتبة برلين، ينظر: تاريخ الأدب العربي ٥ / ٢٢٣.

Abstract

Ibn Hisham as Critic and Interpreter Due to His book "Mughni Al-Labeeb"

Dr.Towpchi, T. Y. I(*)

The study is a continuation of a previous one entitled "Syntactic Premises for Interpreting the Glorious Qur'a:n By Ibn Hisham". It aims to make the critical aspect of this study more prominent.

AL-Zamakhshari has been choosen because he was a well-known interpreter who was interested in Language and syntax. Added to that, Ibn Hisham dependend on him and quoted from him (159) times.

The main points *of* the above topic are:

1. Criticism of content prepositions.
2. Criticism of the Inductive Nature of the Qur'a:nic Text.
3. Criticism of certain views concerning Belief.

(*) College of Arts, University of Mosul

4. Contradiction and confusion in giving Instructions and Directions.
5. AL-Basriyeen's view versus Traditional Grammarians.
6. Translating the Glorious Qur'a:n is not allowed (only transference is allowed).
7. Illusion and the Qur'a:nic Use when this use is not taken into consideration.
8. This criticism dose not minimize the reputation of AL-Zamakhsari as far as Ibn Hisham is concerned who was very interested in his work (interpretation). For this reason he summarized it and there is a copy of this summary in Berlin Library as it has been mentioned by Brokleman.